المدرسة المؤسساتية

هي مساهمة أمريكية في الفكر الاقتصادي بدأت في عام ١٩٠٠ تقريباً واستمرت إلى الآن مؤسسها ثيروستين فبلن (١٨٥٧ – ١٩٢٩)، ثم ويزلي كلير ميتشل (١٨٧٤–١٩٤٨) جون كينيث جالبرت (١٩٠٨ –)

خلفية تاريخية:

في الفترة ما بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى كانت إنجازات الرأسمالية الأمريكية مبهرة، النمو السريع جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأقوى نظام صناعي في العالم. تحسن الظروف المعيشية لكثير من العاملين ولكن دون طموحاتهم ودون الإمكانات التي خلقتها الزيادة العامة في الدخل القومي. ساعات العمل طويلة، السكن غير مناسب، الأمن وقت المرض مفقود، البطالة، إهمال المسنين، التعليم العالي غير متاح لمعظم أبناء الطبقة العاملة، الأمن الوظيفي غير معروف، القوانين الصحية والسلامة ليست كافية، أرباب العمل والشركات يهيمنون على العمال حتى في شئونهم الخاصة، الهجرة المكثفة تضغط على الأجور، الربا منتشر وحدوث الكساد وتكراره كان له أثر مدمر على أولئك الذين يفتقدون عملهم.

عصر الاحتكار يمكن أن يقال أنه بدأ في ١٨٧٠ وتسارع هذا الأمر عند منعطف القرن، الأصوات المحافظة هي الأعلى في المدارس، الصحافة، المنابر والحكومة، الحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية التي ترفع شعار دعه يعمل عندما يكون الحديث عن مصالح العمل، كانت تستخدم الشرطة بسرعة وقوات مكافحة الشغب ضد العمال عند أي خلاف صناعي كما أن

هذه الحكومات كريمة في فرض الرسوم الجمركية الحمائية لمصلحة الشركات كما أنها تدفع إعانات هائلة للسكك الحديدية.

المناخ الاقتصادي والسياسي الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر جعل كثيراً من الاقتصاديين يعيد النظر في افتراضات ونتائج المدرسة الكلاسيكية الجديدة. مبدأ أن أقل قدر من تدخل الحكومة يؤدي إلى أكبر مستوى من الرفاه الاجتماعي ظهر أنه عير متحقق. كان هناك قدراً كبيراً من القلق بالاحتكار، الفقر، الكساد، والهدر. وقد كانت الحركة من أجل الضبط الاجتماعي والإصلاح قد بدأت تتصاعد. وفي هذا الجو نما الاقتصاد المؤسسي.

وفي ذلك الوقت كان هناك طريقين للتغير الاجتماعي، (١) خط الاشتراكيين، (٢) إصلاح اجتماعي لتحسين الأحوال من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد، وهدف الطريق الثاني هو إنقاذ الرأسمالية بتحسين ظروف الجماهير. فبلن كان ناقداً للحركة الاشتراكية ويفضل إعادة البناء الاجتماعي جذرياً. وعلى أية حال فإن المدرسة المؤسسية التي أسسها كانت تعكس وجهة نظر الإصلاحيين. فالتغير في ما سمى العقد الجديد New Deal ١٩٣٠ كان إلى حد بعيد متأثراً بالمؤسساتية.

أثر المدرسة الألمانية على المؤسساتية كان ظاهراً، معظم قادة AEA (الجمعية الاقتصادية الأمريكية) التي أسست ١٨٨٥ كان على معرفة وصداقة مع الحركة الألمانية ومنهجها وبعض أساتذة فبلن درسوا في ألمانيا مثل (كلارك).

أهم المبادئ للمدرسة المؤسساتية:

١ – المنظور الأوسع.

٢ – التركيز على المؤسسات.

٣ – المنهج الدار ويني للتطور.

٤ – رفض فكرة التوازن العادي الطبيعي (Normal Equilibrium).

٥ – تضارب المصالح.

٦ – إصلاح ديمقراطي ليبرالي.

٧ – رفض اللذة – الألم كمنطلق للتحليل الاقتصادي.

النظام الاقتصادي:

(١) الاقتصاد يجب أن يدرس كوحدة متكاملة بدلاً من دراسته كجزئيات صغيرة منفصلة عن بعضها. النظام المعقد المتشابك لا يمكن دراسته والتعامل معه عن طريق فصل أجزائه والنظر إليها بمعزل عن الجسم الأصلي. النشاط الاقتصادي ليس مجرد مجموع النشاطات التي يقوم بها الأشخاص بدوافعهم الفردية وبصورة ميكانيكية بدافع الرغبة في تعظيم الكسب النقدي. في النشاط الاقتصادي هناك أيضاً نماذج (Patterns) من النشاط الجماعي أكبر كثيراً من مجموع الأجزاء. الاتحاد أو المنظمة على سبيل المثال يطور خصائص وأيديولوجية وطرق للتشغيل خاصة به لا يمكن استنتاج خصائصه من دراستنا للفرد العضو.

حتى مفهوم النشاط الاقتصادي يعتبر ضيقاً من وجهة نظر المؤسساتيين. فهم يشددون على أن الاقتصاد متداخل مع السياسة تداخلاً لا ينفصم وكذلك مع القانون والاجتماع والعادات والأيديولوجيا والتقاليد وجميع الشئون المتعلقة بمعتقدات الناس وثقافتهم العامة وتاريخهم. الاقتصاد

المؤسسي يتعامل مع الحراك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وواقع المجتمع من جميع الوجوه.

(٢) تؤكد المدرسة على دور المؤسسات والحياة الاقتصادية. والمؤسسة ليست مجرد منظمة أو مؤسسة تهدف إلى إنجاز غرض محدد كالمدرسة والسجن والاتحاد أو بنك الاحتياط الفيدرالي. فهي أيضاً نموذج منظم لسلوك الجماعات راسخة التأسيس مقبولة كجزء أساسي من مجموع الجسم الثقافي. وتضم العادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين وطرق التفكير وطرق المعيشة والحياة. فالرق والاعتقاد بالرق كانت مؤسسات. ومثال آخر: الإيمان بـ " دعه يعمل " أو الاتحادات العمالية، ونظام التقاعد الحكومي. الخروج ليلة رأس السنة ورفع الأصوات الطويلة والترانيم هي مؤسسات. كذلك الأيديولوجية الشيوعية في روسيا ومعاداة الشيوعية في أمريكا. الحياة الاقتصادية تنظمها المؤسسات الاقتصادية وليس القوانين الاقتصادية. السلوك الاجتماعي للجماعة والنهج التفكيري الذي يؤثر فيه أكبر ارتباطاً أو ملاءمة للتحليل الاقتصادي من الفردية Individualism التي تركز عليها النظرية الحديثة. المؤسساتيون يهتمون بشكل خاص بتحليل إصلاح مؤسسات الائتمان، الاحتكار، غياب الملكية، علاقات الإدارة والعمل (العمال). الضمان الاجتماعي، توزيع الدخل، المؤسساتيون يؤيدون التخطيط الاقتصادي وتخفيف آثار الدورات الاقتصادية.

(٣) المنهج الدار ويني للتطور:

نظرية التطور يجب أن تستخدم في التحليل الاقتصادي لان المجتمع ومؤسساته في تغير دائم. والمؤسساتيون لا يوافقون على النظرة الساكنة التي تحاول اكتشاف الحقائق الاقتصادية الأبدية دون الأخذ في الاعتبار

الاختلاف الزمني والمكاني. دون الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث بشكل دائم. وبدلاً من السؤال : ماذا What is فإن المؤسساتيون يسألون : كيف أصبحنا في هذا الوضع " والي أين نحن سائرون ". تطور عمل المؤسسات الاقتصادية يجب أن يكون الموضوع الرئيسي في علم الاقتصاد. وهذا المنهج تتطلب معرفة ليست في الاقتصاد فقط ولكن أيضاً في التاريخ وثقافة علم الإنسان والعلوم السياسية والاجتماع والفلسفة وعلم النفس.

(٤) رفض فكرة التوازن العادي Rejection of the Idea of normal Equilibrium

بدلاً من فكرة التوازن، المؤسساتيون يؤكدون على مبدأ السببية الدائرية أو تراكم التغيرات التي قد تكون صحية وقد تكون ضارة لعملية السعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. الاختلالات أو العيوب في تصويب الحياة الاقتصادية Maladjustment لا تعتبر ابتعاداً أو خروجاً على التوازن بل هي نفسها تعتبر أمراً عادياً. قبل الحرب العالمية الثانية كان التصويب الخارق (الرديء) كان الركود الاقتصادي. بعد ذلك أصبحت مشكلة التنمية هي مركز الاهتمام. في أواخر السبعينيات المشكلة أصبحت الكساد التضخمي (Stagflation) بينما في منتصف الثمانينات مشكلة العجز التجاري وعجز الميزانية الفيدرالية. فالمؤسساتيون مقتنعون بأن الضبط الشامل من قبل الحكومة يعتبر أمراً ضرورياً للتصحيح المستمر وتخطي نقائص التصويبات الغير جيدة في الحياة الاقتصادية.

(٥) تضاد المصالح Clashes of Interest

بالرغم من أن معاصريهم وأسلافهم قد استنتجوا نظريات تقول بانسجام المصالح إلا أن المؤسساتيين يقولون أن هناك اختلافات هامة في المصالح.

الناس مخلوقات تعاونية جمعية ينظمون أنفسهم في جماعات لمصلحة وكل عضو من الأعضاء والتي تتحول إلى مصلحة عامة للمجموعة، ولكن هناك تصادم بين مصالح الجماعات مع بعضها مثل الأعمال الكبيرة والصغيرة، المنتج والمستهلك، المزارعين وسكان المدن، العمال وأرباب العمل، الموردين والمنتجين المحليين وكذلك صانعي السلع ومقرضي النقود. هنا وجود ممثل وحكومة غير متحيزة لرأب الصدع بين تضارب المصالح للمصلحة العامة ولأجل أن يعمل النظام الاقتصادي بكفاءة .

(٦) إصلاح ليبرالي ديمقراطي:

المؤسساتيون تبنوا الإصلاح لأجل الوصول إلى أفضل مساواة في توزيع الدخل والثروة. أنهم يرفضون فكرة أن أسعار السوق كافية كمؤشر لرفاه الأفراد والمجتمع وأن السوق الغير موجه تقود إلى كفاءة أكبر لتخصيص الموارد وتوزيع عادلاً للدخل. المؤسساتيون جميعاً يتبراون من دعه يعمل ويفضلون دوراً كبيراً للحكومة في السوق الاقتصادية والاجتماعية.

(٧) رفض فكرة السعادة – الألم:

المؤسساتيون يرفضون الانطلاق في التحليل الاقتصادي من بنتام وقد توصل بعضهم إلى تفسير نفس أفضل فقد زاوجوا بين الفرويدية وأفكار السلوكيين في أفكارهم الاقتصادية.

من المستفيد من أفكار المؤسساتيين:

هذه المدرسة تمثل الطبقة الوسطى في منطقة تنمو فيها مؤسسات الأعمال الكبيرة والبنوك الرأسمالية. وهي تمثل حاجات ومصالح المزارعين والمؤسسات الصغيرة ومنظمات العمال. ولقد جذبت إليها موظفي الحكومة، الإصلاحيين، الإنسانيين، زعماء منظمات المستهلك، أعضاء الاتحادات. وقد

كان أملهم بتغير توجهات المشروعات الخاصة لتتلافى مع مصالحهم. كثير من الأكاديميين في حقول أخرى غير الاقتصاد أيدوا هذه المدرسة بسبب حرصها على التغيير الاجتماعي وكذلك بسبب التركيز على الانضباط المشترك.

كيف كانت المدرسة صحيحة، مفيدة في وقتها:

لقد شكلت تحدياً للتفكير الاقتصادي التقليدي المتشدد. كثير من نقدهم للنظرية التقليدية كان صحيحاً وقد ساهم في تصحيح تلك النظريات لتكون بشكل يمكن الدفاع عنها. لقد أكدوا على وجوب النظر إلى الاقتصاد ككل على أنه جزء من عملية تطورية وأن أي وضع مؤسسي يضيف عناصر واقعية للتحليل الاقتصادي. هؤلاء (المؤسساتيون) تنبهوا متأخرين إلى معضلة دائمة وهي مسألة الدورات الاقتصادية والاحتكارات. لقد أنعشوا حركة الإصلاح التي أزالت بفعالية كثيراً من قبائح الرأسمالية. في عالم كانت المعرفة فيه كثيرة التشعب والتقسيم، فقد شجعوا تكامل العلوم الاجتماعية، تأكيد بعض أعضاء هذه المدرسة على الدراسات الاستقرائية ضيق الفجوة بين النظرية الاقتصادية والتطبيق. جمع وتحليل المعلومات أصبح مألوفاً في الدوائر الحكومية، الأشخاص، والمؤسسات غير الربحية، في الأعمال والعمل وكذلك بين الاقتصاديين الأفراد. الإدارة القومية للبحث الاقتصادي قام بتأسيسها ويزلي كلير ميتشل (أحد رواد هذه المدرسة) وآخرون سنة ١٩٢٠ وقد ترأسها سنين عديدة، وهذا يعتبر أحد أعلام هذه الطريقة (يعني وجود هذه المؤسسة يعتبر علماً).

ما هي أهم المبادئ للمؤسساتيين التي بقيت كمساهمة لهم:

المنظور الأوسع الذي تحلت به هذه المدرسة أصبح حقيقة في الخط العام للاقتصاد مع ظهور وانتشار وقبول الكينزية. وفي الحقيقة، فإن منهجها الكلي، ووصفاتها للاستقرار الاقتصادي، وجاذبيتها للبراليين السياسيين، فقد حلت (الكينزية) محل المؤسساتية.

حركة الإصلاح التي تم دفعها بقوة بظهور هذه المدرسة لا تزال باقية إلى يومنا هذا. الخطوات المتوسطة نحو التخطيط الاقتصادي لأهداف محدودة مثل الترشيد والتوظيف الكامل تعتبر ضمن خط هذه المدرسة الفكري. الحماية القانونية للاتحادات، التأمين الاجتماعي، الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، كل هذه من آثار كفاح المؤسساتية لإصلاح الفكر الاقتصادي التقليدي.

مع الانتشار الواسع والاهتمام الملحوظ لمشكلة التنمية الاقتصادية، إذن لقد كان هناك تأكيداً في مجال علم الاقتصاد على تأثير المناخ المؤسسي على العلاقات الاقتصادية. مشاكل التنمية الاقتصادية بطبيعتها تنطوي على عوامل ثقافية مختلفة وهي تطور ديناميكي. ومن المساهمات الباقية للمؤسساتية نجدها في حقول أخرى، علاقات العمل، القانون وعلم الاقتصاد، المنظمة الصناعية، ومن سخريات القدر أن بعض مساهمات الكلاسيكية الجديدة للعقود الثلاث الماضية مكونة من أشكال جديدة من تحليل المؤسساتية، فمثلاً: الاقتصاديون التقليديون حللوا المؤسسات المتشعبة لحقوق الملكية، الشيخوخة، سياسات التقاعد وكذلك العائلة ولكن بشكل مختلف عن الخط القديم للمؤسساتيين. هؤلاء الجدد سعوا لإيجاد وتحديد

المعقولية الاقتصادية للمؤسسات، المنطق الاقتصادي وراء بزوغها وكيفية مساهماتها للكفاءة الاقتصادية.

الاقتصاد المؤسسي التقليدي لا يزال حاضراً في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الايام. عضوية Association for Evolutionary Economics مكونة في معظمها من الاقتصاديين الذين يميلون إلى منهج المؤسساتيين أو إلى منظورهم نحو السياسة Policy أو كليهما. المنظمة تجتمع بشكل منتظم وتصدر مجلة Economic Issues وعلى أية حال فإن تغلغل المؤسساتية في الخط العام للاقتصاد يعتبر متوسط المستوى.